مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 10– العدد: 01 (2019)، ص: 185-201
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي

Food industries in Algeria between reality and food security

حمودة أم الخير[1]♦، بيرش أحمد[2]

[1] جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، Hamouda_mimi@live.fr

[2] جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، birech7@aol.com

تاريخ الاستلام: 09-02-2019 تاريخ القبول: 20-04-2019 تاريخ النشر: 31-05-2019

ملخص:

تستحوذ قضايا الأمن الغذائي اهتمام عالمي واسع نظرا للتزايد السريع في عدد السكان وانتشار الفقر والجوع حول العالم، إضافة إلى التغيرات المناخية ومحدودية الموارد الطبيعية بالأخص منها المياه، وانخفاض الإنتاجية بصورة عامة، ناهيك عن الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية نتيجة لعوامل متنوعة. كل هذه الأسباب أدت إلى اتساع الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك وبالتالي انعدام الأمن الغذائي.وضمن هذا الإطار قامت الجزائر بإعطاء أولوية خاصة للقطاعات المنتجة للغذاء كونها تلعب دورا أساسيا في مواكبة الاحتياجات من السلع الغذائية، بالإضافة إلى كونها السوق الأهم لتصريف الإنتاج الزراعي، هذا إلى جانب توفيرها فرص للعمل.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ودورها في التوظيف ومساهمتها في الناتج المحلي وخلق قيمة مضافة، كما تهدف إلى إبراز مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وماهي المعوقات التي تؤثر على قدرته في تحقيق الأمن الغذائي. وقدتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي؛ غير أن مساهمة هذا الفرع بالجزائر في تغطية الاحتياجات الغذائيةتبقى جد محدودة.

كلمات مفتاحية: صناعات غذائية، أمن غذائي، فجوة غذائية.

تصنيف JEL : L66، Q18.

Abstract:

The questions of food safety evoked a wide international attention seen in the speed of the a wide international attention seen in the speed of the population growth and the distribution of the poverty on the world level, besides climate change, and the reduction of natural resources, especially in water, and a weakening of the productivity, not to mention the increase of price foods, all these factors deteriorated the gap between production capacities and consumption, and consequently, food insecurity.In this context, Algeria gave a priority for the food industry, by its potentiality to supplythe food needs, and to be the most important customer of agricultural production and besides itscreation of the posts of employment.

The present article aims to highlight the importance of the food industry in Algeria and itsrole in the employment; of its contribution in the GDP and the added value creation, it also aimsat underlining the contribution of this sector to assure the food safety in Algeria and theconstraints which affect its capacity to assure the food safety.The study has reached a number of results, the most important of which is that the food industry plays an important role in achieving food security; nevertheless, the contribution of this sector in Algeria in covering food needs remains very limited.

Keywords: food industries, foodsecurity, the food gap.

JEL Classification: L66 ،Q18.

♦المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تمثل الصناعة حجر الزاوية في مسار التنمية، فتقدمها من تقدم الأمة وانعدامها من تخلفها. والجزائر كغيرها من الدول النامية التي أولت اهتماما خاصا بقطاع الصناعة الذي يعد البنية الأساسية للاقتصاد ومحركا قويا لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الجزائري، وتأتي أهميته كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الانتاج المحلي والدخل القومي، كما أنه حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، ويساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان.

ويساهم تطور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الإنتاج الغذائي، مما يعمل على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من خلال التقليل من استيراد المنتجات الغذائية وبالتالي توفير جزء مهم من العملة الصعبة اللازمة للتنمية خاصة مع الارتفاع المستمر لأسعار السلع الغذائية.

1.1 إشكالية البحث:

على الرغم مما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي إلا أنها تعاني من هشاشة حقيقية في هذا المجال؛بحيث تعاني الجزائر من مشكلة غذائية تتمثل أساسا في تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية بفعل عدم مواكبة نمو الإنتاج الزراعي معدلات الطلب على الغذاء، يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء، وسوء التغذية بسبب الإصلاحات الاقتصادية خاصة برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي المقترحين من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ اللذين ترتب عنهما تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، وما زاد من حدة المشكلة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية خلال التسعينيات، التي تسببت في هجرة الفلاحين وسكان القرى والأرياف نحو المدن.

وبناء على ما سبق يهدف هذا البحث إلى معالجة الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟.

2.1 أهداف البحث:

بناءًعلى ما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى:

- التعرف على مفهوم الصناعات الغذائية؛
- تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر؛
- التطرق إلى أهم المفاهيم بالأمن الغذائي؛
- محاولة معرفة مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؛
- تسليط الضوء على المشاكل التي يواجهها قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر والتي تحد من قدرته في تحقيق الأمن الغذائي.

2.مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية:

تعد الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.[1]

1.2 مفهوم الصناعات الغذائية:

ولقد تعددت التعاريف المقدمة للصناعات الغذائية نذكر منها:

- هي "القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو استهلاكها في أماكن غير أماكن انتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية".[2]
- هي "الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري".
- هي "مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي وهي تعد جزءا هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره أيضا النشاطات المصنفة عادة في الزراعة، كالتوزيع الغذائي، النقل، التجارة، المقاهي، المطاعم وكذلك انتاج الوسائل الخاصة المصنفة من طرف قطاعات أخرى: جرارات، أسمدة، تجهيزات صناعية ... إلخ".
- هي التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف اعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها".

2.2 خصائص الصناعات الغذائية:

إن للصناعة الغذائية علاقة كبيرة بالبيئة، فهي من جهة تستمد منها مختلف مدخلاها، ومن جهة أخرى فهي تؤثر عليها بما تخلفه من نفايات سامة وغير سامة تؤثر بشكل ملحوظ على الماء والهواء والتربة، لذا وفي خضم الأصوات المتعالية لتحقيق الانتاج الأنظف وادارة المشاريع الصناعية الصديقة للبيئة في إطار تحقيق الادارة الخضراء، فإن الصناعة الغذائية تعتبر عنصرا هاما وفعالا في إطار تحقيق تنمية مستدامة تحارب التلوث وتسعى إلى تحقيق صناعة نظيفة تساهم في الحد من استنزاف الموارد المتاحة وتسمح بتمكين الأجيال القادمة من الحق في العيش الآمن والكريم.

تمتاز الصناعات الغذائية بجملة من الخصائص ومن أهمها ما يلي:

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطة وغيرهما؛
- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تتشكل ضمن حلقة طويلة تسمى السلسة الغذائية؛
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم؛
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على اصور مختلفة (الأسعار، العلامات، الأسماء التجارية، العبوات والأغلفة التجارية ...)؛

تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدراتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا القطاع. لذا يتعين على من يتجه إلى الانتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك أهمية كبيرة من خلال دراسة رغباته ودوافعه وطبيعة الظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية، وذلك لمعرفة ما الذي يرغب في شرائه وما هي الأسباب التي تدفعه إلى اتخاذ قرار بشراء هذه المنتجات أو الامتناع عن ذلك، وهذا ما يؤثر بشكل أو بآخر في طرق تصنيع الغذاء وقنوات توزيعه، حتى يصل إلى المستهلك في الوقت والمكان المناسبين وعلى الصورة

التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو الذي جعل منها منتجات متطورة.[3]

3. واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:

تكتسي الصناعات الغذائية أهمية بالغة في التطور الحضاري للأمم، ذلك لكونها تساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع، وتبعا لذلك فقد حاولت الجزائر بداية من سنوات الثمانينات من القرن الماضي، مع انتهاجها استراتيجية الصناعات الخفيفة، التركيز على الصناعات الغذائية قصد تطويرها على النحو الذي يجعلها أحد ركائز الصناعات التحويلية، حيث عرف هذا القطاع نموا متواصلا سمح له باحتلال مكانة هامة داخل النسيج الصناعي الوطني.[4]

1.3أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري:

تعد الصناعات الغذائية من بين القطاعات الاستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء الذي أصبح يتميز بفاتورة باهظة الثمن، ومن بين أبرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني.[5] وتتضح الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية في الجزائر من خلال تحقيقها الأهداف التالية:

- تؤدي الصناعات الغذائية إلى ازدهار الزراعة بما لها من علاقات خلفية بها؛
- يمثل هذا القطاع الأمن الغذائي للوطن، هذا إن أردنا تفادي المصطلحات الوهمية التي لا يمكن حاليا لدولة مثل الجزائر بلوغها في هذه الظروف المحلية والدولية كالاكتفاء الذاتي؛
- ارتفاع الفاتورة الغذائية التي تستمر في التزايد في قيمتها خاصة، مما يحتم على الدولة وضع استراتيجية تنافسية للرفع من أداء المؤسسات الغذائية المحلية كما ونوعا من أجل الخفض من عبء الواردات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما أن فرع الصناعات الغذائية يشكل 28% من الواردات الصناعية الكلية وتتكون هذه الواردات الغذائية غالبا من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل القمح، السكر والزيت؛
- توفير فرص العمل مما يؤدي إلى خفض البطالة وارتفاع مستوى المعيشة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري وتأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الانتاج المحلي والدخل القومي، كما أنه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

2.3تطور عدد الصناعات الغذائية في الجزائر:

تضم الصناعات الغذائية مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية، وقد شهد هذا القطاع تذبذبا من سنة إلى أخرى من حيث نمو الانتاج، وهذا راجع إلى الصعوبات التي يواجهها وبالخصوص القطاع العام وعدم قدرته على التكييف مع المحيط الجديد، مما فسح المجال في مختلف الفروع إلى القطاع الخاص،[6] كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر(2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد	18394	22750	23555	21624	23075	24746	26635

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية انتقل من 18394 مؤسسة في سنة 2010 إلى 26635 مؤسسة سنة 2016، ليصل في الثلاثي الأول من عام 2017 إلى 27742 مؤسسة. علما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل 87% من الحصة السوقية في حين تسيطر 5 مجمعات كبرى هي:Giplait،Cevital،Danone،Sogral،Soummam،على 13% من الحصة السوقية. وقد جاء ذلك كنتيجة للإجراءات والتحفيزات المقدمة للقطاع الخاص بعد اعتماد قانون الخوصصة والتحفيزات الجبائية والجمركية والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار التي سمحت باندماجه في مجال الاستثمار.

ويسيطر على قطاع الصناعات الغذائية خمسة أنشطة رئيسية تشكل ما يقارب 69% من إجمالي المشاريع المصرح بها في الفرع، تتوزع كما يلي: المخابز (27.5%)، المطاحن (13.5%)، إنتاج وتحويل الحليب (12.8%) و(7%) لأنشطة تعليب المنتجات الغذائية والمشروبات الغازية.[7]

3.3 مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل:

تعد الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر التي تسهم في الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل، حيث قدرت مساهمتها في التوظيف خلال الفترة (1970-1974) بمعدل قدره 17%، ثم انخفض إلى 14% خلال الفترة (1975-1979) ثم قارب 15.5% خلال الفترة (1980-1989). غير أن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتراجع دور الدولة ولجوئها إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي وخوصصة المؤسسات دفع إلى تراجع مساهمتها في التشغيل التي انخفضت من 5% في 1990 إلى أقل من 3% في 2009[8] ثم إلى أقل من 2% من إجمالي اليد العاملة التشغيلية في الجزائر سنة 2011،[9] وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمتها في بعض الدول الأوروبية والأسيوية التي ترتفع فيها مساهمة مؤسسات هذا الفرع إلى أكثر من 30%. كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): تطور العمالة في قطاع العمومي للصناعات الغذائية(2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	19.169	19.846	19.854	19.851	20.293	20.200	17.885
النسبة المئوية %	18.8	19.0	19.8	19.1	18.9	18.4	16.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر مساهمة تعود إلى مؤسسات القطاع الخاص التي توفر 81.6% من مناصب الشغل في حين تراجع دور مؤسسات القطاع العام الذي انتقلت مساهمتها من 19169 منصب شغل في سنة 2010 إلى 17885 منصب شغل سنة 2016، بنسبة قدرها16.7% من إجمالي مناصب الشغل التي يوفرها هذا القطاع. وسجل هذا القطاع إجمالا عام 2012 حوالي 145000 منصب شغل[10]وبلغ عام 2015 حوالي 150000 منصب شغل، تمثل 40% من اليد العاملة في القطاع الصناعي.[11]

4.3 تطور إنتاج الصناعات الغذائية في الجزائر:

لم تتأكد في سنة 2010 قفزة انتاج فرع الصناعات الغذائية المسجلة في عام 2008، المقدرة بـ 6.8% وهو النمو الايجابي منذ سنة 2000، حيث تواصل ركود هذا القطاع بتراجع قدره 3.3% بعد انخفاض بـ 9.1% في السنة المنصرمة. واستطاعت ثلاثة فروع فقط، من بين سبعة التي يتضمنها أن ترفع من إنتاجها، ازداد مؤشر صناعة الحليب بـ 10.6% وصناعة المنتجات الغذائية الحيوانية بـ 25.8%، في حين تراوح انخفاض انتاج الفروع الخمسة الأخرى كلها برقمين ما بين 11.8% فيما يخص معالجة الحبوب و88% لصناعة السكر.[12]

وبعد سنتين متتاليتين من التراجع قفز انتاج قطاع الصناعة الغذائية إلى 21% في سنة 2011، بفضل انتعاش الأربعة فروع التي سجلت نموا وهي: فرع معالجة الحبوب، صناعة الحليب، انتاج علف الماشية، والمصبرات والتي زادت بنسبة 44.5%، 30.1%، 20.7% و11.5% على التوالي.[13]

إلا أنه وبعد نمو قوي جدا في سنة 2011 سجل هذا القطاع ركودا في سنة 2012 بمعدل قدره (-2.1%)، وتتعلق أهم تراجعات النشاط بصناعة السكر (100%)، صناعة المشروبات الكحولية (59.7%)، معالجة الحبوب (7.4%)، ولم يتمكن الأداء الجيد لفرعي صناعة الحليب ومصبرات الفواكه والخضر اللذين سجلا أداءات جيدة (7.9% و8.8% على التوالي) من تعويض تلك التراجعات من حيث المستوى.[14]

واصل تفاقم ركود هذا القطاع في سنة 2013، إذ عرف مؤشر الانتاج تراجعا قدره 0.6% ولم يتمكن النمو المعتبر لفرعي معالجة الحبوب وصناعة الحليب (4.3% و2.0% على التوالي) من تعويض تراجع مؤشر الانتاج للقطاع الناجم عن الانخفاض الكبير في انتاج فرع صناعة مصبرات الفواكه والخضر بنسبة 73.3% إضافة إلى تراجع ثلاثة فروع أخرى.[15]

وبعد الركود المسجل في عامي 2012 و2013 سجل قطاع الصناعة الغذائية ارتفاع ايجابي في سنة 2014 ليصل إلى (+7.2%)، وهذا بفضل انتعاش جميع فروعه تقريبا والتي سجلت نموا بنسبة 37.5% لفرع صناعة مصبرات الفواكه والخضر، 15.4% لفرع معالجة الحبوب، 8.0% لصناعة الحليب وكذا صناعة المنتجات الغذائية الحيوانية بـ 4.7%، وهذا راجع إلى التوسع في جمع الحليب وتجديد مخزونات الحبوب، بينما لم يتغير انتاج المشروبات غير الكحولية.[16]

إلا أنه في سنة 2015 تراجع هذا القطاع بـ 1.0%، ويرجع هذا الانكماش إلى انهيار صناعة مصبرات الفواكه والخضر.[17] في المقابل، حقق فرع معالجة الحبوب أداء جيدا وواصل وتيرته في الارتفاع وسجل زيادة مقبولة قدرت بـ 7.8% إلا أنها كانت بأقل حدة مقارنة مع سنة 2014 (15.4%). كما هو الشأن بالنسبة لفرع صناعة الحليب الذي سجل تغييرا ايجابيا بمعدل 1.8% ولكن بوتيرة أقل حدة من تلك المسجلة في السنة المنصرمة (8.0%). كما سجل فرع صناعة المنتجات الغذائية الحيوانية ارتفاع للسنة الثانية على التوالي بنسبة تقدر بـ 5.2% مقابل 4.7% سنة 2014.[18]

أما في سنة 2016 فقد سجل قطاع الصناعة الغذائية ارتفاعا ايجابيايقدر بـ (+1.9%)، مقارنة بالسنة السابقة، حيث سجل إنتاج الحبوب تغييرا إيجابيا للسنة الرابعة على التوالي، بنسبة قدرها 7.0%.كما سجلت صناعة الحليب معدل نمو قدره 1.7%، مماثلا للسنة السابقة (1.8%). وكذا سجلت صناعة المنتجات الغذائية الحيوانية زيادة للسنة الثالثة على التوالي، قدرت بـ 7.4%.[19]وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): نسبةتطور إنتاج الصناعات الغذائية (2010-2016)

سنة الأساس: 100=1989

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج الحبوب	- 11.8	+ 44.5	- 6.5	+ 4.3	+ 15.4	+ 7.8	+ 7.0
صناعة السكر	- 88.0	+ 0.1	-	-	-	-	-
صناعة المشروباتالكحولية	- 62.3	- 36.3	- 59.7	-	-	-	-
صناعة المشروباتالغازية	- 52.7	0.0	+ 0.4	- 0.4	-	-	-
صناعة الحليب	+ 10.6	+30.1	+ 7.9	+ 0.2	+ 8.0	+ 1.8	+ 1.7
صناعة مصبرات الفواكه والخضر	- 50.4	+11.5	+ 8.8	- 73.3	+ 37.5	-	-
صناعة المنتجات الغذائية الحيوانية	+ 25.8	+ 20.7	+ 11.2	- 3.4	+ 4.7	+ 5.2	+ 7.4
معدل النمو %	- 3.3	+ 21.0	- 2.1	- 0.6	+ 7.2	- 0.1	+ 1.9
المؤشر	30.3	36.6	35.9	35.6	38.2	37.8	38.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه،أن هناك زيادة مستمرة في مؤشر إنتاج قطاع الصناعة الغذائية لكنها تبقى ضعيفة، حيث لا يمثل انتاج هذا القطاع سوى 38.5% سنة2016 من مستواه المسجل في سنة 1989.

5.3 مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة:

تساهم الصناعات الغذائية بنسبة تتراوح ما بين 50% و55% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي (خارج قطاع المحروقات) وبين 45% و50% من القيمة المضافة الصناعية خارج قطاع المحروقات.[20]كما هو موضح في الجدولين المواليين:

الجدول رقم (4): مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2016)

مليون دج

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
2010	118.948,0	627.478,0	746.426,0
2011	143.147,2	680.999,5	824.146,6
2012	150.014,2	749.304,6	899.318,8
2013	160.169,1	826.981,1	987.150,2
2014	172.843,0	889.557,7	1.062.400,7
2015	186.007,1	964.758,2	1.150.765,2
2016	198.091,3	1.080.874,1	1.278.956,4

المصدر: من إعداد الباحثينبالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (4) أن هناك زيادة مستمرة في مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في إجمالي الناتج المحلي، مع هيمنة للقطاع الخاص الذي ارتفعت حصته من 627.478,0 مليون دج سنة 2010 إلى1.080.874,1مليون دج سنة 2016، في حين كانت مساهمة القطاع الحكومي ضعيفة رغم الزيادة المستمرة والتي ارتفعت من 118.948,0مليون دج سنة 2010 إلى198.091,3 مليون دج سنة 2016.

الجدول رقم (5): القيمة المضافة للصناعات الغذائية (2010-2016)

البيان	مساهمة فرع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي(%)			مساهمة فرع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات (%)	
السنة	القطاع العام	القطاعالخاص	المجموع	القطاع العام	القطاعالخاص
2010	8.5	62.1	33.1	14.0	86.0
2011	9.1	63.9	34.9	13.8	86.2
2012	9.1	65.6	36.5	12.7	87.3
2013	9.3	66.1	37.3	12.7	87.3
2014	9.9	67.6	38.7	12.9	87.4
2015	10.3	68.1	39.3	13.1	86.9
2016	10.2	68.8	39.9	12.5	87.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

ووفقا لمعطيات الجدول رقم (5) يتبين لنا أن مساهمة القطاع الخاص تشكل ما يفوق 60% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي بينما لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع العمومي 10%. كما يتضح لنا أن هناك زيادة مستمرة في مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى هيمنة القطاع الخاص الذي أضحى يساهم بأكثر من 80% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات في حين لم تتعدى مساهمة القطاع الحكومي

14%، وهنا تجدر بنا الإشارة إلى تراجع مساهمة هذا الأخير ليصل إلى 12.5% في سنة 2016 مقارنة مع 2010 التي سجل فيها 14%.

ويعزى تراجع مساهمة القطاع الحكومي في الصناعات الغذائية إلى عمليات الخصخصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الانتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العمومي بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك اهتلاك معدات الإنتاج وقدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة وذات تجهيزات إنتاج متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية.

ومع ذلك تبقى مساهمة مؤسسات فرع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القيمة المضافة ضعيفة مقارنة بباقي فروع قطاع الصناعة.[21]

4. دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

1.4 مفهوم الأمن الغذائي:

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي (LaSécuritéAlimentaire) نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات، حيث كان العالم يعاني من فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء.

على الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من قبل المنظمات الدولية والخبراء والباحثين، وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:[22]

- **تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO):** هو حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة. ويتضمن هذا العريف ثلاثة أبعاد للأمن الغذائي هي توافر الإمدادات، واستقرارها وإمكانية الحصول عليها.
- **تعريف منظمة الأمم المتحدة:** ولمنظمة الأمم المتحدة تعريف شامل للأمن الغذائي مفاده: أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يستطيع كل الناس وفي جميع الأوقات الوصول إلى ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للمحافظة على حياة صحية ونشطة.[23]
- **تعريف البنك الدولي:** إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية.[24]
- **تعريف المنظمة العالمية للصحة:** هو كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة – خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الأدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الانتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. ويحمل هذا التعريف في ثناياه ثلاثة مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي: وفرة السلع الغذائية، وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم وأسعار السلع في متناول المواطنين.[25]

- **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD):** هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الانتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية.[26]

2.4 مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

لا شك في أن انعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار، فالطعام هو أول مقومات الحياة وعدم توفره بالصورة المطلوبة سيؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن، لذلك فإن توفير الغذاء للمواطنين بأسعار تناسب دخولهم يعتبر من أهم دواعي استتاب الأمن في المجتمع ومؤشرا للعلاقة الايجابية بين الحكومات ومواطنيها، حيث تزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الانساني يوما بعد يوم، حيث أصبح انتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول التي حولت بعض السلع مثل القمح والأرز إلى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة.

يشكل قطاع الصناعة الغذائية القاطرة الأمامية للنهوض بأي اقتصاد دولة،[27]حيث تشكل الصناعات الغذائية في الدول التي تتمتع بوفرة الانتاج الزراعي فرعا مهما يسمح بتحويل فائض الانتاج الزراعي في مواسم الوفرة إلى مواسم لندرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها. وعليه تلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الانتاج الغذائي، ويتم ذلك من ناحيتين: إن زيادة المخرجات الغذائية التي توفرها هذه الصناعات يساعد على سد الحاجات الغذائية وفي حال تصدير الفائض فهو يوفر نقدا أجنبيا لتغطية الواردات، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن اقامة مشروعات جديدة تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفر دخول الأفراد لتغطية وتأمين حاجاتهم الغذائية.

ويعتمد توضيح مدى مساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية في تحقيق الأمن الغذائي على تحديد عناصره المتمثلة فيما يلي:

1.2.4 حجم الانتاج الوطني/المتاحمن المنتجات الغذائية:

ترتبط إتاحة الغذاء بحجم الإنتاج الوطني للصناعات الغذائية ومدى قدرتها على تغطية الطلب المحلي، علما أن هذه الصناعات تعتمد في مدخلاتها على المواد المحلية والسلع الزراعية الغذائية المستوردة من الأسواق الدولية.[28]والجدولأدناه يوضحتطور حجم الإنتاج الوطني والاستهلاك المحلي للمنتجات الغذائية خلال الفترة (2010-2015).

الجدول رقم (6): تطور حجم الإنتاج الوطني والمتاح للاستهلاك من المنتجات الغذائية (2010-2015)

ألف طن

البيان	حجم الانتاج					
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموعة الحبوب	4558.57	3727.09	5137.2	4912.23	3435.23	3760.95
جملة البقوليات	72.32	78.82	84.3	95.83	93.7	87.39
جملة الخضر	8765.54	9569.24	10402.3	11866.41	12297.73	12469.33
جملة الفواكه	3350.13	3708.31	3857	4231.63	4205.1	4323.11
السكر (مكرر)	-	-	-	-	-	-
جملة الزيوت والشحوم	45.18	105.71	63.1	101.97	70.01	1.90
جملة اللحوم	462.42	597.74	606.3	606.6	715.82	769
الحليب ومشتقاته	2377.64	3165.66	3064	3400.07	3648.55	3895
البيان	المتاح للاستهلاك					
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموعة الحبوب	12477.73	11665.8	13075	12413.41	15865.74	17582.07

جملة البقوليات	247.34	284.79	290.3	281.72	285.82	315.64
جملة الخضر	8791.11	9594.81	10428	11897.6	12322.15	12496.53
جملة الفواكه	3695.87	4054.05	4202.5	4548.83	4673.83	4735.24
السكر (مكرر)	1120.58	1233.89	1234	865.16	1335.56	1493.13
جملة الزيوت والشحوم	741.33	794.71	752.1	726.65	871.51	803.3
جملة اللحوم	524.7	660.49	669	709.93	794.21	836.2
الحليب ومشتقاته	5113.09	3276.48	5879	5383.77	7227.59	7267.56

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات رقم: 31-32-33-35-36.

من خلال الجدولأعلاه،نلاحظ أنإنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، ففي الموسم (2012) تم إنتاج كميات معتبرة من الحبوب قدرت بـ 5137.2 ألف طن ثم انخفض ليصل إلى 3760.95 ألف طن في سنة 2015. في حين ارتفعالاستهلاك المحلي من 12477.73 ألف طن عام 2010 ليصل إلى 17582.07 ألف طن عام2015. وقد ارجع هذا الوضع إلى عدم نجاعة السياسة الزراعية المعتمدة منذ الإستقلال وتراكم المشاكل التي تعاني منها الزراعية الجزائرية بالرغم من توافر الكثير من المقومات للنهوض بالقطاع الزراعي.[29]

وتحتل البقول الجافة المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قائمة الإنتاج النباتي وهي مكون أساسي من مكونات الوجبة الغذائية للفرد الجزائري لكونها تشكل المصدر الرئيسي للبروتين الذي يحتاج إليه الانسان في تغذيته اليومية، كما أنها تشكل عبئا ثقيلا على الميزان التجاري حيث تمثل نسبة كبيرة من الواردات الغذائية، ورغم أهميتها إلا أن إنتاجها يتميز بالضعف والتذبذب من سنة لأخرى. وتضم البقوليات كل من الفول الجاف، الحمص، العدس، الفاصوليا والبازلاء الجافة.[30] ولقد عرف إنتاجها ارتفاع مستمر بنسب معتبرة خلال الفترة (2010-2015) حيث بلغ عام 2010 حجمإنتاجها 72.32ألف طن وواصل اتجاهه التصاعدي بعد ذلك إلى غاية عام 2013 مسجلا بذلك 95.8 ألف طن لينخفض بعد ذلك إلى 87.39 ألف طن عام2015. في حين ارتفع المتاح للاستهلاك خلال الفترة (2010-2015)، منتقلا بذلك من 247.34 ألف طن عام 2010 إلى 315.64 ألف طن عام2015.

كما عرف إنتاج اللحوم ارتفاعا ملحوظا محققا بذلك اكتفاء ذاتيا بمتوسط بلغ حوالي 90%خلال الفترة (2010-2015) منتقلا من 462.42 ألف طن إلى 769 ألف طن عام 2015، أما عن المتاح للاستهلاك من اللحوم فقد ارتفع من 524.7 ألف طن عام 2010 إلى 836.2 ألف طن عام 2015.

كما ارتفع المتاح للاستهلاك من الحليب من 5113.09 ألف طن عام 2010 إلى 7167.56 ألف طن عام 2015، بينما لم يتجاوز متوسط إنتاج الحليب خلال الفترة 2010-2015؛ 4673 ألف طن. كما عرفت جملة الخضر والفواكه ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2010-2015) محققة بذلك نسبة اكتفاء ذاتي تجاوزت 90%.

وهذا ما يؤكد على وجود عجز في الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية خاصة في ظل تذبذب الإنتاج واستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني، حيث تعتمد الجزائر على السوق الخارجية لتوفير احتياجات السوق الوطنية من المنتجات الغذائية.

1.2.4 قيمة التجارة الخارجية من منتجات الصناعات الغذائية:

تعتبر التجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. كما يقصد بها اختصارا تلك: "العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي".

وتمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام. وتختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق إنجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات.[31] والجدول أدناه يوضح تطور واردات وصادرات الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

الجدول رقم (7): تطور واردات وصادرات الصناعات الغذائيةفي الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	274 236,3	386 818,9	407 381,9	441 225,4	521 571,1	491 304,0	527 433,6
%	9,1	11,2	10,4	10,1	11,1	9,5	10,2
الصادرات	21 270,1	23 523,4	21 820,2	27 658,2	21 213,0	18 877,2	30 288,3
%	0,5	0,4	0,4	0,5	0,4	0,5	0,9
الميزان التجاري	252 966,2	363 295,5	385 561.7	413 567,2	500 358,1	472 426,2	497 145,3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن الجزائر تعاني من انكشاف غذائي خطير، إذ تعتمد على الاستيراد في تلبية حاجاتها الغذائية. حيث يشهد الميزان التجاري للصناعات الغذائية عجزا هيكليا وهو في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، إذا انتقل من حوالي 252966 مليون دج عام 2010 إلى أكثر من 497143 مليون دج عام 2016، وهو ما يؤكد ضعف مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي وتثمين الموارد الوطنية.[32] والشكلين المواليين يوضحان تطور صادرات وواردات الصناعات الغذائية حسب فروع النشاط.

الشكل (1): تطور صادرات الصناعات الغذائية في الجزائر حسب فرع النشاط خلال الفترة (2010-2016)

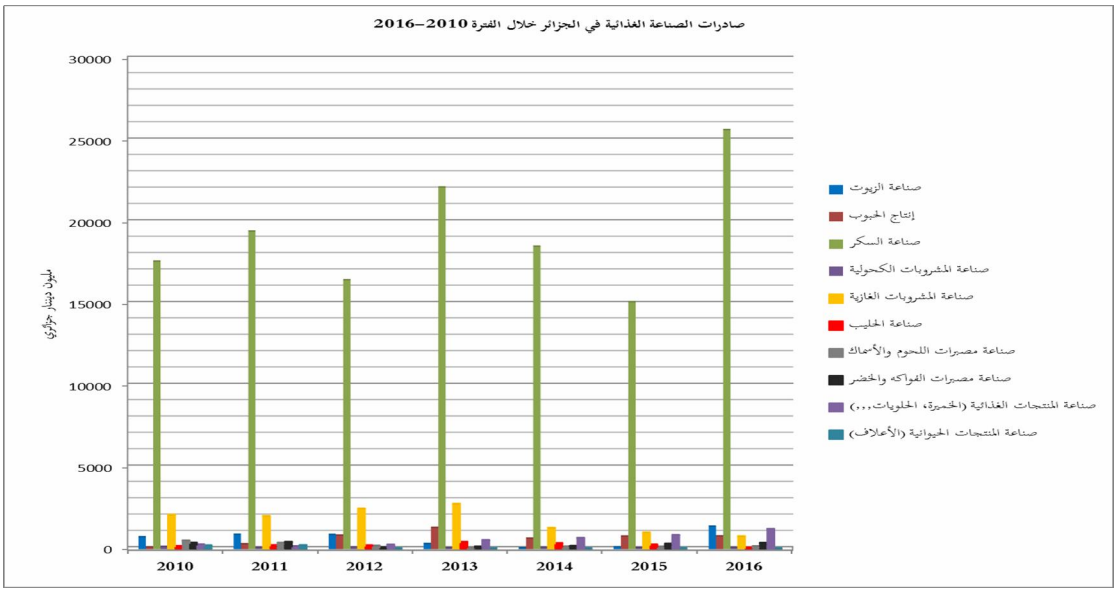

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل (2): تطور وارداتالصناعات الغذائية في الجزائر حسب فرع النشاط خلال الفترة (2010-2016)

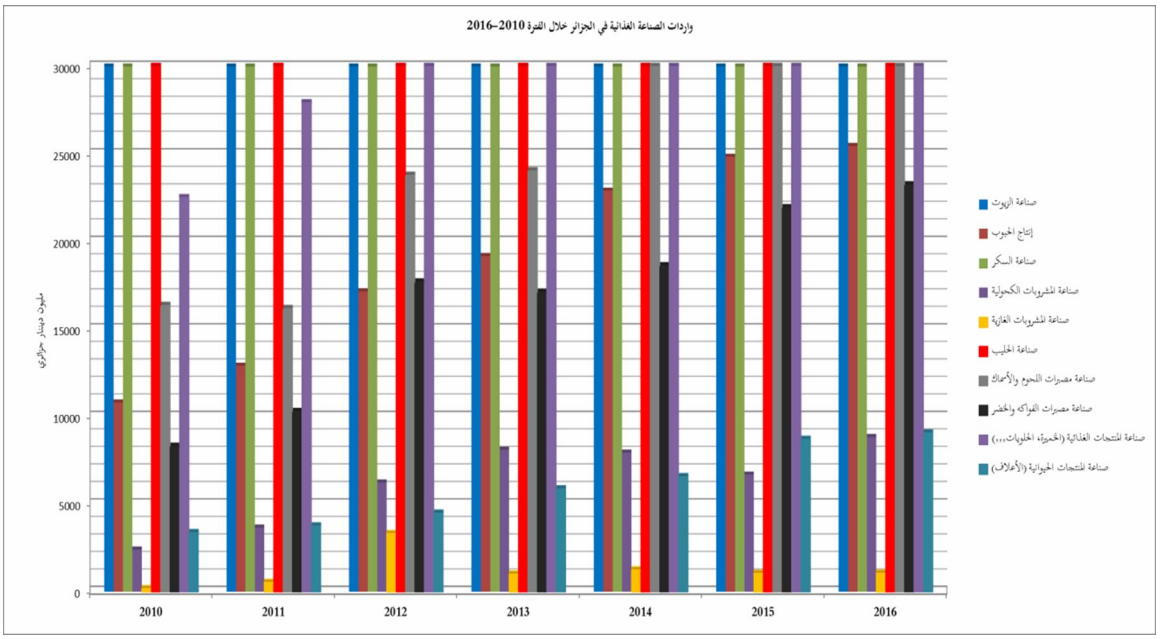

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

ومن خلال الشكلين أعلاه، يمكننا القول أن الكثير من السلع الأساسية أو ذات الاستهلاك الواسع ما تزال تستورد بكميات كبيرة وتبقى وتيرتها دون تغيير إيجابي يذكر على مدى عقود كثيرة مضت، وهذا خصوصا وأن مثل هذه المواد لا يمكن الاستغناء عنها، زد على ذلك أسعارها في ارتفاع دائم وتتحكم فيها تقلبات السوق العالمي وهذا يشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدولة.[33]

3.4 معوقات الصناعات الغذائية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في قدرة الصناعات الغذائية في الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي في العناصر التالية:

1.3.4 ضعف الترابط بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي:

تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعات الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الانتاج، غير أن هذه العلاقة جد ضعيفة في الجزائر وهو ما تسبب في ضعف تباطؤ نمو وتطور الصناعات الغذائية الجزائرية، لأن نمو هذه الصناعات منذ الثمانينات صاحبه زيادة حجم الواردات من المواد الأولية الزراعية نظرا لعدم قدرة العرض المحلي على تغطية الطلب وتوفير التموين الملائم للصناعات الغذائية من حيث الحجم والنوعية والسعر، كون أن مساهمة الانتاج الزراعي المحلي لا تتجاوز بالمتوسط 27% من احتياجات السوق المحلي.

وقد ارجع هذا الوضع إلى عدم نجاعة السياسة الزراعية المعتمدة منذ الاستقلال وتراكم المشاكل التي تعانيها الزراعة الجزائرية بالرغم من توفر الكثير من المقومات للنهوض بالقطاع الزراعي.

وعليه فإن تحسين ورفع درجة التكامل بين القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية في الجزائر مرهون بالقدرة على تثمين نقاط قوة الزراعة الجزائرية واستغلال الفرص المتاحة لها، ومن جهة أخرى معالجة جوانب النقص والقصور فيها ومواجهة مختلف التهديدات التي تواجهها. لأن تطوير الانتاج الوطني للصناعات الغذائية سيظل مستبعدا إذا لم يتم اعتماد سياسة واضحة المعالم لفك ارتباطها بالأسواق الدولية التي تشهد فيها أسعار المواد الأولية تذبذبا مستمرا يؤثر سلبا على التكلفة النهائية وأسعار مخرجاتها.

2.3.4 تراكم الخصائص غير التنافسية للصناعات الغذائية:

بالرغم من توافر فرع الصناعات الغذائية على العديد من مقومات النجاح في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه يظل فرعا هشا ضعيف التنافسية باستثناء بعض الفروع التابعة للقطاع الخاص التي نجحت في إقامة أقطاب صناعية غذائية ناجحة، إذ يواجه الكثير من المشاكل والتحديات في الوقت الراهن جعلت دوره في تحقيق الأمن الغذائي جد محدود، والتي يمكن ابراز بعض منها في النقاط التالية:

- الضعف الكبير في علاقة الترابط مع القطاع الزراعي؛
- قلة عدد المؤسسات ذات الحجم المؤثر؛
- غياب معاهد البحث والتطوير التكنولوجي؛
- ضعف جاذبية الاستثمار؛
- غياب العلامات ومقاييس النوعية والجودة؛
- الاعتماد الكبير في عملية التغليف والتوضيب على المواد البلاستيكية؛
- سياسات التسويق ضعيفة جدا؛
- تدهور النسيج الصناعي للمؤسسات الغذائية التابعة للقطاع العام واهتلاك معداتها؛
- ضعف استغلال القدرات الانتاجية (48%)؛
- ضعف المردودية الانتاجية التي لا تستقطب المستثمرين؛
- التأخر الكبير في الممارسات الزراعية والاعتماد على طاقات انتاجية قديمة ومهتلكة.[34]

3.3.4 عدم قدرة الصناعات الغذائية على محاكاة التطورات التكنولوجية والمواصفات العالمية:

يعد مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الصناعات الغذائية ضعيفا مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المقدر بـ 3.09%، كما أنه أضعف من المعدلات المسجلة في فروع النشاطات الأخرى كفرع الصناعة الكيميائية والصيدلانية مثلا (4.12%)، حيث قدر بـ 2.46% وفي هذا تأكيد على ضعف استفادتها من التطورات المرتبطة بمختلف عناصر الانتاج ومحاكاة التطورات التقنية الحاصلة على المستوى العالمي وتوظيفها لرفع مؤهلات العنصر البشري وتطوير الآلة الانتاجية.

4.3.4صعوبة المحيط المؤسساتي:

يترجم ذلك بغياب التكوين لصالح الصناعات الغذائية وصعوبة الوصول إلى ملكية العقار الصناعي، إضافة إلى التفكيك الجمركي غير المدروس جيدا الذي أعاق النشاط الانتاجي وكان في صالح نمو النشاط التجاري، كما يسجل ضعف حصة المياه الموجهة للصناعات الغذائية حيث لا توجه للصناعة في الجزائر إلا حوالي 16% من الحصة الكلية للمياه، وضمن هذه الحصة توجه 25.5% من المياه المخصصة للقطاع الصناعي إلى الصناعات الغذائية بعد أن استأثرت الصناعات الكيميائية والصيدلانية على 27.2%.[35]

5.3.4تبعية الصناعات الغذائية إلى الأسواق العالمية وتأثرها بالتقلبات السعرية الحاصلة:

حذرت دراسة حديثة بشأن الأمن الغذائي في الجزائر من مخاطر استمرار البلاد باللجوء للأسواق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية، مبينة أن هذا الأمر يعيق تطور الصناعات الغذائية التي تعاني من التبعية للمواد الأولية المستوردة من الخارج.

وتشير الدراسة التي تم إعدادها من طرف منتدى رؤساء المؤسسات -وهو مؤسسة رسمية- إلى وجود الكثير من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي للجزائريين، وربطت الأمر بوجود اختلال كبير بين العرض والطلب في مجال المنتجات الزراعية، مما يفسر -حسب الدراسة- الارتفاع الكبير لفاتورة الواردات الغذائية.

ورغم الجهود التي تبذلها الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي بحيث خصصت 1.7 مليار دولار لدعم الاستثمارات الفلاحية فإن ذلك لم يمنعها من أن تصبح منذ عام 2015 ضمن أكبر ستة مستوردين عالميين للقمح بكمية تفوق خمسة ملايين طن سنويا.[36]

5. الخاتمة:

لقد تبين لنا من خلال البحث أن الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الإنتاج الغذائي، غير أن مساهمة ودور هذا الفرع بالجزائر في تغطية الاحتياجات الغذائية لأكثر من 38 مليون مستهلك جزائري تبقى جد محدودة وهذا رغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال من طرف الحكومة. ولعل ما أهم ما يؤكد ذلك هو التزايد المستمر في فاتورة الواردات الغذائية في الجزائر وهذا راجع إلى العجز الغذائي الذي تعاني منه بسبب ارتفاع الاستهلاك من السلع الغذائية بمعدلات تفوق الزيادة في الانتاج المحلي من الغذاء، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الأولى على المستوى الافريقي في استيراد الحليب ومن بين أكبر ستة مستوردين عالميين.

1.5 النتائج:

ويمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصل إليها البحث في ما يلي:

- تلعب الصناعة الغذائية دورا كبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستهلاك؛
- يهمين القطاع الخاص على قطاع الصناعات الغذائية بأكثر من 81%، في حين أن نسبة مساهمة القطاع العام أقل من 19% وهذا راجع إلى الصعوبات التي تواجهها مؤسسات القطاع العام وعدم قدرتها على التكييف مع المحيط الجديد؛
- تعتبر نسبة نمو إنتاج قطاع الصناعة الغذائية ضئيلة، كما لا يتعدى إنتاج هذا القطاع لا يمثل سوى 37.8% من إجمالي انتاج القطاع الصناعي؛
- تعد قدرة الصناعات الغذائية على إتاحة الغذاء ضعيفة جدا، حيث أن حجم الإنتاج الوطني للمنتجات الغذائية لا يغطي الطلب المحلي عليها.
- تعاني الجزائر من انكشاف غذائي خطير، إذ تعتمد على الاستيراد من الأسواق الخارجية في تلبية حاجاتها من المنتجات الصناعية الغذائية؛
- تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء اللازم للمستهلك الجزائري.

2.5 التوصيات:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث يمكن اقتراح بعض التوصيات، وهي:

- استغلال الموارد الزراعية الوطنية وتحسين استخدامها بكفاءة وهذا لرفع الانتاج الوطني من المنتجات الغذائية؛
- تشجيع مؤسسات الصناعة الغذائية على الالتزام بالمعايير ومواصفات الإنتاج العالمية مثل (ISO22000 وأنظمة تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP)، لتحسين نوعية وجودة المنتجات وسلامتها؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعبئة وتغليف المنتجات الغذائية وذلك من أجل ضمان سلامتها من جهة، ولتحقيق فرص تحسين عرض هذه المنتجات في السوق الوطنية والدولية مما يزيد من تنافسيتها من جهة أخرى؛

- تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية وتقديم التحفيزات وتسهيل الاجراءات المؤسسية وتحسين مناخ الاستثمار؛
- وضع سياسة جديدة لتسويق المنتجات الغذائية؛
- الاهتمام أكثر بالبحوث الزراعية؛
- إعداد استراتيجية جديدة للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية وتفعيل دوره في تحقيق الأمن الغذائي.

6. الهوامش والإحالات:

[1]كنيه عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 45.

[2] بوزيدي حافظ أمين، **استخدام منهجية بوكس جينكينز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: الأساليب الكمية في التسيير،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 3.

[3] مصنوعة أحمد، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 7.

[4]بوهديدل سليم، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية (مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية- آفاق 2025)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص 227.

[5] بوشارب خالد، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي/حالة الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول: **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 13.

[6]المرجع نفسه، ص ص8-9.

[7] لطرش ذهبية، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 15، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2015، ص 197، بتصرف.

[8]المرجع نفسه، ص 197.

[9]Allal reda**, place des IAA dans l'économie nationale**, séminaire: les enjeux de la mise à niveau des entreprises dans la filière agroalimentaire, université de Mostaganem, Algérie, 21 mai 2012, p 5.

[10] لطرش ذهبية، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مرجع سبق ذكره، صص197-198، بتصرف.

[11]FCE, **Etude sur la sécurité alimentaire**, juillet 2016, P 4.

[12]التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010، ص 31.

[13] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011، ص 38.

[14] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص ص 43-44.

[15] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، ص ص 34-35.

[16]Rapport Annuel de la Bank d'Algérie pour l'année 2014, p 30.

[17] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015، ص 40.

[18]Office National des Statistiques, **L'activité industrielle 2005-2015**, collections statistiques n°202, statistiques économiques n°89, novembre 2016, p 12.

[19]Office National des Statistiques, **L'activité industrielle 2006-2016**, statistiques économiques, Sans année de publication, p p 12-13.

[20]FCE, Op Cit, P 4.

[21] لطرش ذهبية، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[22] بوشارب خالد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[23] قدي عبد المجيد، **الاقتصاد البيئي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 86.

[24] فلاق محمد، حدو سميرة أحلام، **دور استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم الأمن الغذائي- الشركة السعودية للخدمات الزراعية نموذجا**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد 4، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوفميلة،الجزائر، 2017،ص 34.

[25] سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 5، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص 8-9، بتصرف.

[26] بوشارب خالد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[27] مصنوعة أحمد مرجع سبق ذكره، ص 12.

[28] لطرش ذهبية، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-205، بتصرف.

[29] لطرش ذهبية، غراب رزيقة، **مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 9، جامعة الحاج لخضرباتنة، الجزائر،2015، ص 424.

[30] قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2011-2012، ص ص 159-160.

[31] المرجع نفسه، ص ص 167-168، بتصرف.

[32] لطرش ذهبية، غراب رزيقة، **مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 422، بتصرف.

[33] لطرش ذهبية، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[34] المرجع نفسه، صص 217-219.

[35] المرجع نفسه، ص 221.

[36] ياسين بودهان، **اختلالات تهدد الأمن الغذائي للجزائريين**، الجزيرة.نت، صفحة الاقتصاد، بتاريخ: 28 جويلية 2016، على الموقع الالكتروني:http://www.aljazeera.net/portal